

التهيئة اللسانية

كرستيان لوبيه تقديم وترجمة مرسلي لعرج

منظوماتها القيمية والأخلاقية وأعرافها وتقاليدها ولذا نشأت علوم ما بين فرعية لدراسة اللسان مرتبطا بظواهر أخرى. وعديد الأعمال تؤكد الطبيعة الاجتماعية للغة لاسيما تلك المرتبطة بعلم الاجتماع الدوركامي وبعد تحديده لمواصفات الظاهرة الاجتماعية ومن ثم بات مألوا في الدراسات اللسانية والسوسيولسانية تعريف اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية حتى أن علم الاجتماع اللساني يستمد مشروعية نشأته وولادته انطلاقا من هذا التحديد للغة.

عرفت الدراسات اللسانية بفضل تنوعها وتضرعها وتشعبها مسارات جديدة من البحث تقاطعت فيه مع مجموعة من العلوم الأخرى. علوم طبيعية ودقيقة وعلوم اجتماعية وإنسانية وذلك أساسا يعود لطبيعة اللسان البشري وللنظام اللساني في حد ذاته ولآليات الإنتاج والفهم المرتبطة بمجموعة من الأجهزة العصبية والبيولوجية والفيزيولوجية والفيزيائية هذا من جهة ومن جهة أخرى كون اللسان الأداة الأولى للاتصال الجماهيري ويتم إنتاجها وتلقيها داخل فضاءات وأوساط اجتماعية متعددة ومتنوعة ومختلفة في

فاستعمال اللغة المختلف والمتنوع يخضع لمجموعة من المعايير المرتبطة بعديد المواقف السوسيوقافية. وجملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية والجنسية والعمرية والمهنية. أي ما يطلق عليه في السوسيولسانيات بشكل دقيق التنوعات اللسانية variations. فوعي وإدراك التنوعات اللسانية داخل المجتمع هو محور الانطلاق والمرتکز السوسيولساني فالتنوعات والتغيرات هي خصائص جوهرية لصيقة باللغات وكل دراسة تغفل هذا الجانب أي التنوعات فهي من منظور وصفي محض دراسة ناقصة.

إن اكتشاف التنوعات أضفى من خلال تصور معين للنسق والنظام في مرحلة أولى مسلمة بنيوية (بالمعنى الواسع) والتي ترى أن اللغة نظام مسلمة أضحت مقبولة ومستوعبة لأنها دشت لميلاد لسانيات علمية والتي قبلها لم يكن ينظر إلى التنوعات مما تطلب تشكيل أنظمة من المتغيرات أو أنظمة متعددة (قواعد متغيرة) معاملات من المتغيرات للتمكن من وصف الواقع الجديد وهو المجهود الذي يمكن تتبعه عند مارتينييه ومرورا بلابوف ووقوفا عند سانكوف.

وانطلاقا من هذا الوعي للخاصية الجوهرية للتنوعات جعل من الضروري إعادة النظر في متطلبات حدثنة المفاهيم الاستيمولوجية¹ وضرورة تسوية وحل أفضل لمسألة أنماط التجريد وذلك لأن اللغات لا يمكن أن تختزل لفائدة موضوعات غير متغيرة² وتبسيط المعطيات يؤدي إلى مسح المتغيرات وهو أمر مزعج³ هذا المسعى في حد ذاته ليس شرعيا⁴ كما أن المسألة ليست مسألة منهج أو أخلاقيات العلم بقدر ما هي مسألة مركزية تمس موضوع اللسانيات نفسه. فالمسألة المطروحة ذات بعد علمي⁵ وتعلق بإشكالية أساسية وفارقة ما بين اللسانيات وعلم الاجتماع اللساني⁶ هل الوصف أم التفسير.

إن نشأة علم الاجتماع اللساني المختلف في مناهجه عن اللسانيات باعتبارها علما مفسرا لا واصفا أتاح
الإمكانية العلمية لولوج موضوعات أخرى ذات علاقة جوهرية ما بين اللغة ومجالات أخرى وتفرع إلى جانب
نظري وتطبيقي ومن المجالات التطبيقية تسوية الأوضاع السوسiolسانية ودراسة التنوعات اللغوية داخل
المجتمع أو إقليم جغرافي أو مهني أو طبقي اجتماعي أو تربوي. ومن المجالات العملية لعلم الاجتماع اللساني
ما يسمى بالتهيئة اللسانية. (مقدمة المترجم)

ولادة مصطلح التهيئة اللسانية

حينما ظهر مصطلح "Language planning" التهيئة اللغوية في نص مؤسس لإينار هوجن في 1959 ، فإنه قد
استعمل لتقويم جهود التقعيد اللساني في النرويج ولقد ترجم المصطلح الإنجليزي بالتهيئة اللسانية
والذي يميل جوهريا في هذه المرحلة إلى كل نوع من التدخل في النظام اللساني و النقاش حول مشاكل
التقعيد للكود في حد ذاته.

ومع نهاية الستينات ، اتخذ من جديد مبدأ التهيئة اللغوية وتوسع ليشمل كل نوع من التدخل حول
الإشكالات السوسيو- لسانية (روبن، راس جوبتا، جرنود، فيشمان) في نفس المرحلة ظهر مبدأ السياسة
اللسانية في أمريكا الشمالية وتحديدا في المكسيك وترجم مصطلح التهيئة اللسانية بالتخطيط اللساني
aménagement linguistique ، ولكنه عوض في السبعينات بمصطلح التهيئة اللسانية aménagement
linguistique بتأثير من الألسني جون كلود كورباي والذي كان يساهم بفاعلية في تحرير ميثاق اللغة
الفرنسية (1977) وكذلك في وضع مخطط حيز التنفيذ في مجال التهيئة اللسانية في الكيبك.

إن مصطلح التهيئة اللسانية لم يتم اختياره لمجرد نزوة بسيطة بما أنه لا يحيل فقط إلى التدخل المخطط
والخارجي للدولة وباعتماد مصطلح التهيئة اللسانية بدلا من التخطيط فإن مدرسة الكيبك تبنت مبادرة
سوسiolسانية والتي تعترف بأن أي خطوة للتهيئة اللسانية تنخرط في داخل لعبة القوى الاجتماعية والتي
تشكل أهداف أعضاء مجموعة وتشرط في النهاية نجاح التدخل السوسيو لساني والمصطلح اعتمد
كذلك داخل الفرنكفونية.

هناك أسماء مرادفة استعملت أيضا في مجالات جغرافية أخرى فالكاتالانيون لجئوا إلى مصطلح التطبيع
ويعني بالنسبة لهم الاستعمال العادي والطبيعي للغتهم في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية ومن
منظور السوسيو- لسانيين الكاتالانيين فإن مبدأ الصراع اللساني أساسي فهناك صراع حينما تكون لغتان
متباينتان في وظائفهما الاجتماعية (وضعية ثنائية) فإنهما يتواجهان ، واحدة سياسية واجتماعية مهيمنة
والأخرى سياسيا واجتماعيا مهيمنا عليها وهناك مخرجان ممكنان فقط لهذه الوضعية النزاعية التعويض
في حالة ما إذا تمكنت اللغة المهيمنة من القضاء على اللغة الأخرى أو التطبيع في حالة ما إذا تمكنت اللغة
المهيمنا عليها استرجاع وظائفها المفقودة أما بالنسبة لبعض السوسيو- لسانيين الفرنسيين ، خصوصا في
جامعة روان (ج.ب مارسيليسي ، ل.غيوسين) فقد تم تعويض مصطلحات التهيئة اللسانية والتخطيط
اللساني وكذلك السياسة اللسانية بمصطلح glottopolitique والذي حدوده بكل فعل لتسيير التفاعل
اللغوي حيث يتدخل المجتمع (problemes de glottopolitique 1985) من الصعب تقديم نظرية عامة موحدة
في مجال التهيئة اللسانية فبناء على الأقاليم الجغرافية والتي تركز على مصطلحات مفتاحية ومبادئ يتم

الانطلاق منها لوضع الإستراتيجيات المتنوعة للتدخل لتحديد الأطر النظرية والتكنولوجية (التصنيفية) حتى وإن كان لكل الدول سياسات لسانية، فإنه لا يتم تسيير مسألة علاقات التفاعل اللساني ولا التكلم فيها اجتماعيا بنفس الطريقة ولا بنفس الأدوات الاجتماعية والقانونية والسياسية فمخطط التهيئة اللسانية لا يمكن نقله من إقليم إلى آخر فاعتماد العبرية لغة وطنية بدءا ليس هو فعل لساني ولكن إشارة سياسية تحل لليهود نهاية التشردم الجغرافي وإعادة إحياء العبرية .

وكذلك بالنسبة للدولة العبرية فإن التدخل السوسيو- لساني يهدف إلى حدثنة لغة العبادة لتتحول إلى وسيلة للتواصل في كل مجالات النشاط الاجتماعي وقبل كل شيء فإن ذلك يعني تقنين اللغة. وتجميع مجموع الكلمات في أدوات لسانية مرجعية (قواميس، نحو، ألفاظ متخصصة، إلخ) والتي لم تكن موجودة من قبل.

هذه العمليات لا تتضمن استعمال ونشر اللغة ، ولكنها أساسية إذا كان يراد إعادة الاعتبار لوضع اللغة السوسيو اقتصادي ولتحويلها بعد ذلك إلى وسيلة للتعبير عن الحقائق الثقافية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية . بالنسبة للمجموعات الأخرى فالأمر يتعلق بمجرد اتخاذ عمليات تهدف إلى تعزيز اللغة والتي تمتلك سلفا وضعا سوسيو اقتصاديا بالغ الأهمية كما هو الشأن بالنسبة للغة الإنجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتخذ قرار سياسي لحماية اللغة الرسمية من المخاطر التي تم الشعور بها عند بداية انتشار اللغة الإسبانية في بعض المناطق وفي فرنسا حيث تمتلك اللغة الفرنسية وضعا معتبرا. أين تقليد المركزية يفضل التجانس اللساني، فإن السياسة اللسانية تمحورت أساسا حول ترقية وإثراء اللغة ذاتها. في الكيبك الوضعية السوسيو لسانية تدرج في سياق تاريخي خاص، فاستراتيجيات التهيئة تمس بشكل متواز العديد من مجالات التدخل والتي ترتبط بتهيئة الوظائف الاجتماعية وتنظيم النظام اللساني ولكن هذه الإستراتيجيات جميعها ذات السمة التطويرية وكذا إثراء ونشر اللغة الفرنسية في الفضاء الاجتماعي لها نفس الهدف :وهو إعلاء الوضع الاجتماعي للغة الفرنسية في الكيبك والإجراءات المتبناة اضطرارية بما أن التدخل اللساني موجه لتصحيح وضعية سوسيو لسانية غير عادلة وذلك لتمكين اللغة الفرنسية من إعادة استرجاع وظائفها الاجتماعية التي أخذتها منها اللغة الإنجليزية.

تحديد التهيئة اللسانية

الوعي بالتنوع اللساني والتأثير الذي يزيد أكثر فأكثر من خلال الممارسات اللغوية على المجتمعات دفع مبكرا الجماعات اللجوء إلى أدوات تنظيمية أو التكيف السوسيو لساني ليس فقط لإعادة امتلاك أو استعمال لغاتهم الأصلية أو اللغات المتعددة ولكن كذلك لمحاولة ضبط علاقات التفاعل اللساني ما بين الجماعات والأفراد الذين يستعملون لغات مختلفة داخل فضاء اجتماعي معين. فالتعايش ما بين الجماعات اللسانية في نفس الإقليم الجغرافي هو حقيقة اجتماعية والتي هي منتشرة الآن وتطرح مشاكل سوسيو لسانية غدت أكثر فأكثر متعبة.

فاليوم تتنامى التعددية اللسانية والتنافس اللساني داخل الإقليم العالمي وحددت فضاءات لسانية جديدة عابرة للأوطان. حيث نلاحظ محاولات رسمية لتهيئة العلاقات ما بين اللغات (مثلا: السياسة اللسانية في أوروبا الإجراءات اللسانية داخل الفرانكفونية) فالوضعية والديناميات السوسيو لسانية تنوعت أكثر

فأكثر داخل مجتمعاتنا الحديثة وأرغمت الدول على التدخل (غالبا عن طريق سياسات أو قوانين لسانية) سعيا منها لتهيئة العلاقات ما بين الجماعات اللسانية الموجودة داخل إقليم جيوسياسي معين. فتحديد التهيئة اللسانية لم يكن محل إجماع من طرف المنظرين في الواقع فإن الاستعمالات المصطلحية المتعددة تظهر اختلافا مهما في الأفق وفق الجماعات ونلاحظ كذلك أن عبارة التهيئة اللسانية تحمل غموضا حول مصطلح اللساني والذي يمكن أن يحال حيناً إلى اللغة النظام وآخر إلى استعمال اللغة والذي هو ممارسة OFFATIVE

كما أنه من السهل تصنيف ممارسات التهيئة اللسانية. وذلك بفصل تلك التي لها علاقة بالنظام اللساني عن تلك التي لها علاقة باستعماله وهو ما دأب عليه أغلبية المنظرين والتطبيقيين ولكن تحديدا مترابطا يجب أن يتم فصل على هذين المكونين بالنظر إلى هدف أساسي وعام هو تسوية استعمال اللغات، أي ما يعني الممارسات اللغوية داخل فضاء اجتماعي معين ويحمل كذلك على الأخذ بالوعي بأن ممارسات التهيئة اللسانية لا تعود فقط إلى التدخل السوسيولساني الواعي والإرادي لبعض الفاعلين الاجتماعيين ولكن كذلك إلى ظواهر التسوية الذاتية السوسيولسانية والتي تؤدي إلى ممارسات اجتماعية (مؤسسية وفردية) دون أن يكون هناك تدخل خارجي لاستعمال اللغة. من هذا المنطلق استبقينا تحديدا أكثر عمومية للتهيئة اللسانية والتي يمكن أن تشمل مجموع مكوناتها : تنظيم الوضعيات السوسيو- لسانية المفضية إلى التسوية الذاتية والتسوية الخارجية لاستعمال اللغات داخل فضاء اجتماعي معين (لوبييه 2002)

التدخل السوسيولساني

التدخل السوسيو لساني يعرف بأنه مجموع ممارسات التهيئة اللسانية الممارسة من طرف كل فاعل اجتماعي (مؤسسي أو فردي) بقصد التأثير المتداول في تطور وضعية سوسيو- لسانية معينة على سبيل المثال: السياسات اللسانية للدول أو المؤسسات، القوانين، المراسيم، الأحكام اللسانية، البرامج الرسمية للتهيئة المعجمية الكتابية، الصوتية النحوية الخ.. فممارسات التهيئة اللسانية تشمل عمليات مختلف الفاعلين الاجتماعيين (أفراد، جمعيات، جماعات، منظمات مؤسسات اجتماعية) فالتدخل السوسيولساني ليس حصرا على الدولة حتى وإن كان لهذا النوع من الممارسات تأثيرا هاما على الأوضاع السوسيو- لسانية. إذ من السهل ملاحظة عبر مسار التاريخ اللغات الأكثر انتشارا والتي تم فرضها عن طريق الغزو والإمبريالية فإننا نرى كذلك أن انتشار العديد من اللغات ليس مرتبطا فقط بإجراءات القمع من طرف صناع القرار السياسي، فغالبا لا يتم فرض لغة السلطة على الشعب ولكن تقدم له على أنها وسيلة للرقى والاجتماعي وعلى أنها وسيلة للتولوج إلى الثقافة والتكوين والمعرفة والسلطة السياسية (مالي 1976).

هذه الإستراتيجيات للتهيئة اللسانية تحديدا أو التهيئة اللسانية المخطط لها لازالت دائما حية جدا إلى يومنا هذا، فالسياسة اللسانية تترجم إذا من خلال مجموع القرارات التي يمكن اتخاذها من خلال عديد مستويات التنظيم الاجتماعي: الدولة، مؤسسة، منظمة، جماعة الخ فهي تحيل إلى مجموعة التوجهات الضمنية أو غير الضمنية المتخذة من طرف سلطة سياسية أو من طرف فاعلين اجتماعيين آخرين، و الذين لديهم هدف أو نتيجة التحكم في استعمال اللغات داخل فضاء اجتماعي معين.

فالساسة اللسانية يكمن أن تكون غير علنية؟ أو يكون لديك وظيفة رمزية كما أن الدولة يمكن أن تعلن لغة رسمية و ليس لديها أي وسيلة تحت تصرفها لوضع هذه السياسة حيز التطبيق، وكذلك أيضا يكمن أن تحكم بأنه ليس من الضروري اللجوء إلى التشريع اللساني الخاص، كما أنه ليس من الفائدة كذلك وضع حيز التنفيذ مجموعة (Panoplie) من الإستراتيجيات، والوسائل، إذا كان مجموع الفاعلين السوسيو- اقتصاديين يفضلون إحلال اللغة التي يرغبون فرضها كما أن السياسة اللسانية يمكن كذلك على أمر واقع، فبشكل من الأشكال كل دولة تعتمد سياسة لسانية، حتى و لم تتدخل رسميا في استعمال اللغة أو اللغات داخل إقليمها في هذه الحالة الأخيرة تتخذ خيارا غير معلن للغة كأداة ووسيلة التعبير للجماعة.

هذه اللغة غالبا ما تقصي اللغات الأخرى و تصبح لغة العدالة و الجيش و التعليم العمومي ومجموع الاتصالات الرسمية، دون أن تكون الدولة في حاجة إلى التدخل، ولكن الاعتراف بالوضعية القائمة statu quo والتي تصب بالضرورة لصالح الجماعة اللسانية المهيمنة والتي تتبوأ المكانة الاجتماعية الأفضل وكذا الاقتصادية والسياسية إذ أن السياسات اللسانية التي تستند إلى خيارات غير سهلة تتمخض عنها نتائج جد مهمة داخل المجتمعات أكثر من تلك التي تتم وفق خيارات واعية والمصرح هدفها بتسوية استعمال اللغة أو التصرفات اللسانية. فالإستراتيجية "درب النسيان" هي الجارية ويمكن أيضا أن تؤدي إلى اختفاء مجموعات لسانية فلغة متجاهلة من طرف الدولة فهي غالبا ومن ذات الواقع مقصاة من الفضاء العمومي وحبسية المجال الثقافي الخاص هذه الوضعية ليست نادرة وهي قدر اللغات الضعيفة القوة السوسيواقتصادية على المستوى العالمي.

وانطلاقا من اللحظة التي يوجد فيها تعايش لساني داخل إقليم جيوسياسي معين فإن هناك ميلا ورقابة لا يمكن تجنبها من طرف الجماعات الموجودة في هذا الإقليم لشغل الحيز الاجتماعي سواء الجغرافي أو السياسي والاقتصادي فالدولة إذا يمكن أن تقرر التدخل لمحاولة إعادة ضبط علاقة القوى ما بين الجماعات اللسانية وذلك للحؤول دون -تفرد جماعة لسانية - بكل الوظائف السوسيواقتصادية أو للاستمساك بما يسمى غالبا (السلم اللساني) أو(الترابط الاجتماعي) وفي نهاية المطاف فالدولة هي التي لديها السلطة لمنح الامتياز لهذه الثقافة هذه اللغة أو تلك حينما تكون في مواجهة وضعيات حيث تعقيدات علاقات التفاعل اللساني ترغمها على التدخل (تهيئة) الاختلافات .

كما يمكن أن تترجم كذلك السياسة اللسانية شكليا ب(تشريع لساني) والذي يشمل (مجموع الأحكام القضائية الرسمية المتخذة من طرف سلطة سياسية لاستعمال اللغات داخل فضاء اجتماعي معين) ويمكن أن يعني ذلك القواعد القانونية المراسيم. أو قانون لساني خاص كميثاق اللغة الفرنسية في الكيبك ف(القانون اللساني) فيما يعنيه هو " قانون يفرض حقوقا وواجبات تحكم استعمال اللغة داخل فضاء اجتماعي معين " وكمصلحة فإن تدخل الدولة يمكن أن يمس كل PANOPLIE الأفعال الممكنة التي بامتحانها التموقع داخل إستراتيجيتين متناقضتين:فرض ومنع لغة.

ترجمة مرسلي لعرج قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة وهران

Christiane Loubier

Office de la langue Française

Bibliographie

• Ouvrages

- BOYER, Henri (1991). *Langues en conflits : études sociolinguistiques*, Paris, L'Harmattan. (Logiques sociales).
- CALVET, Louis-Jean (1996). *Les politiques linguistiques*, Paris, Presses universitaires de France, (Que sais-je?; 3075).
- CENTRE INTERNATIONAL DE RECHERCHE SUR LE BILINGUISME (1978). *Minorités linguistiques et interventions : essai de typologie / Linguistic Minorities and Interventions : Towards a Typology*, Québec, Les Presses de l'Université Laval. (Travaux du Centre international de recherches sur le bilinguisme; A-15).
- CENTRE INTERNATIONAL DE RECHERCHE SUR LE BILINGUISME (1987). *Actes du colloque international sur l'aménagement linguistique / Proceedings of the International Colloquium on Language Planning*, Québec, Les Presses de l'Université Laval.
- CENTRE INTERNATIONAL DE RECHERCHE SUR LE BILINGUISME (1990). *Diffusion des langues et changement social. Dynamique et mesure / Language Spread and Social Change : Dynamics and Measurements*, Actes de colloque publiés sous la dir. de Lorne Laforge et Grant D. McConnel, Québec, Les Presses de l'Université Laval.
- COBARRUBIAS, J. and J. A. FISHMAN (1983). *Progress in Language Planning*, The Hague, Mouton.
- COOPER, Robert L. (1989). *Language Planning and Social Change*, New York, Cambridge University Press.
- CORBEIL, Jean-Claude (1980). *L'aménagement linguistique du Québec*, Montréal, Guérin. (Langue et société).
- COULMAS, Florian (1992). *Language and Economy*, Cambridge, Blackwell.
- DAS GUPTA, Jyotirindra et Björn H. JERNUDD (1975). « Towards a Theory of Language Planning », dans *Can Language Be Planned? : Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations*, Honolulu, University Press of Hawaii, p. 195-215.